مراجعات نقدية لمقوِّمات الجملة في الفكر اللغوي العربي المعاصر

د – ملاَّوي صلاح الدين

قسم الأدب العربي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة محمد خيضر بسكرة

لمّا كان من سنن كثير من الباحثين المحدثين في الوطن العربي ارتياد مظانّ الفكر اللساني الغربي، والعبِّ من معطياته، والإفادة من حصائل ثمراته، وجب، أوّلا، النظر في الأسس التي تواصفها الغربيون أنفسهم لتحديد مفهوم «الجملة»، قبل المصير إلى بيان ما رصده الباحثون العرب لهذا المتصور اللساني. فلعلّ ذلك أبين لما أنهجه هؤلاء، وهم يقيمون مصطلح الجملة ويقوِّمونه.

ولا جرم أنّ أوَّل ما يلفت انتباه الباحث، وهو يجيل ناظريه في أبعاد هذا المصطلح في المنظومة الفكرية الغربية، أنَّ أبا اللسانيات الحديثة (دي سوسير) أعرض عن تعريفه، مع أنّه النمط الأفضل للتركيب؛ لأنَّ مداره، بحسب رأيه، الكلام لا اللسان.[1] وقد عرَّفه أحد تلاميذه، وهو أنطوان ميي، بأنَّه «مجموعةٌ أصوات تجمع بينها علاقات قواعدية، وهي مكتفية ذاتيا، ولا تتعلَّق بأيَّة مجموعة أخرى قواعديا».[2]

وإذا حاول المرء أن يقف على تعريف مُلزِمٍ للجملة، شَقَّ عليه الأمر، ولم يأمن من العثار؛ ذلك أنّ حدود الجملة تختلف باختلاف المدارس اللسانية، وتتباين بتباين الباحثين أنفسهم، فضلا عمَّا ينجم عن طبيعة تركيب هذه الوحدة من صعوباتٍ تَحول دون دقّة الحدِّ؛ لأنَّها «عبارة عن تركيب معقد متعدد المستويات، وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة ومنظورات مختلفة»،[3] بالإضافة إلى تشكلها في أحجام متباينة، واستنادها على علاقات لا تتجسّم في علامات ملموسة، فلا يصبح هيّنا اعتماد ضوابط دقيقة تسعف بتكريس مفهوم هذه الوحدة.[4]

فالجملة ليست بأحسن حالا من الكلمة؛ إذ أربت تعريفاتها عن المائتين،[5] بل عن الثلاثمائة.[6] وفي هذه الكثرة الكاثرة دليل على ما ينطوي عليه هذا المتصوَّر اللساني من

وعورة المسلك ودقتة، حتى سلكه بعضهم في إطار الممارسة الكتابية، وما يقتضيه نظامها من علامات الترقيم، كأن تقع الجملة بين نقطتين،[7] غير أنّ ذلك لم يكن ليذلل صعابه، أو يمهّد وهاده، فضلا عمّا فيه من مخالفة صريحة لأظهر مقوّمات الدرس اللساني الحديث، وهو العناية بالمنطوق قبل المكتوب،[8] ولاسيَّما إذا علمنا أنَّ الكتابة قناع تنكري، كثيرا ما يحجب عنَّا رؤية اللغة.[9]

وقد أرجع جورج مونان هذا الكمّ الهائل من التعريفات إلى ثلاثة مقاييس أساسية، منفردة أو متلازمة، وهي:[10]

1. الحدس بحصول التعبير عن فكرة كاملة.
2. الانتساخ الأرسطوطاليسي للجميلة المنطقية.
3. الوقف والسكت.

وإليك طائفةً من الأقوال التي تعلَّق بذكرها الباحثون الغربيون، وهم يحاولون أن يترسموا مصطلح الجملة، وأن يرسموا حدوده:

فقد عرّفه رائد التيار التجريدي في الدراسات اللسانية إدوارد سابير بأنّه «مجموعة العلاقات النحوية الرابطة بين أجزاء من الكلام ربطا وظيفيا».[11]

كما عرّفه كارل–ديتر بوننتج بأنّه «تكوين علائقي متدرّج منظّم بشكل هرمي، يضمّ المفردات بوصفها أقساما كلامية، منتظمة في وحدات نحوية».[12]

ويأخذ مفهوم التركيب حيّزا واضحا من اهتمامات البنيويين التوزيعيين، فيُتَّخَذ أساسا لتعريف الجملة من منظور كونها تركيبا لغويا مستقلاًّ غير محتوى في تركيب أكبر منه، وعنها قال بلومفيلد: «هي شكل لغوي ليس جزءا من شكل لغوي أكبر منه»،[13] أي إنّه يعتدّ بشرط الاستقلال التركيبي، ويفهمه على أن يكون للجملة محلٌّ مطلق غير مُدْمَج.

ولعلَّ المدرسة التوليدية أكثر المدارس رسوخا في هذا المجال، فهي تتصدَّرها في الاعتداد بهذا الوحدة، التي سخَّرتْ جهازَها الواصف لتحليل العمليات الذهنية التي تجعل الإنسان قادرا على توليد جمل لا حصر لها، لم ينطق بها لسانه، ولم يألفها سمعه من قبل، ومهيأً لفهمِ أخرى يقولها غيره،[14] حتَّى غدت الجملة في هذا الجهاز النحوي أشبه بالمصادرة الغانية عن التعريف، فصورتها: ج← مركب اسمي+ مركب فعلي. وقد عثرنا على تعريف أورده محمد الشاوش في مقال له، حاصلُه أنَّ الجملة عملية إنجاز ونتيجة لتلك العملية،

قوامُها اقترانٌ على نوعٍ خاصٍّ بينَ تمثيل صوتي من جهة، وضرب معيّن من البنى المجردة من جهة أخرى.[15]

وقد وقعت الجملة، أيضا، ضمن مشاغل الوظيفيين، فاعتدوها وحدة لغوية وظيفية، فأقام أندري مارتني تحديدها استنادا إلى المبدأ الوظيفي القائم على أساس ارتباط الأجزاء بعنصر مركزي في عملية الإبلاغ، فهي لديه «القول الذي ترتبط فيه جميع العناصر بمخبر فريد أو بعدة مخبرات معطوفة».[16] ونظر إليها أصحاب النحو الوظيفي المعزوّ إلى سيمون ديك من منظور تواصلي بحت، منطلقين من كون النصوص أعلى الوحدات التي يتواصل مستعملو اللغات الطبيعية عن طريقها، وأنّ النصّ يتفرع، غالبا، إلى جملة ومكونات خارجية كالمبتدا والمنادى والذيل، وأنَّ الجملة ائتلاف من عناصر ثلاثة هي: الحمل والقضية والقوة الإنجازية، تنهض بينها علاقات سلَّميَّة؛ حيث يصير كلّ عنصر إطارا يُدمَج فيه العنصرُ الذي يسفله.[17]

فهذه عيِّنة من التصورات سيقت لبيان مفهوم الجملة في التقاليد النحوية الغربية، تجسِّد اختلاف المرجعيات اللسانية التي يصدر عنها هؤلاء الباحثون.

وحري بالبيان أنّ من التقاليد الراسخة في المصطلحية الغربية التفريق بين المصطلحات التالية: (PHRASE) الفرنسي، و(SENTENCE) الإنجليزي من جهة، و(PROPOSITION) الفرنسي، و(CLAUSE) الإنجليزي من جهة ثانية، فيتمحض الأول للدلالة على التراكيب المستقلة، ويختصُّ الثاني بما لا يستقل منها، وإن كان من اللسانيين، أيضا، من يفصل بين المصطلحات الإنجليزية الواردة في الجدول الآتي على النحو المرفق بها:[18]

المصطلح	مجاله	مثاله
CLAUSE	الفعل الكلامي	هل رجع محمد؟
PROPOSITION	الحقيقة الممكنة	رجع محمد.
PREDICATION	الواقعة	رجوع محمد
PREDICATE	خاصَّة / علاقة	رجع
TERM	ذات / ذوات	محمد

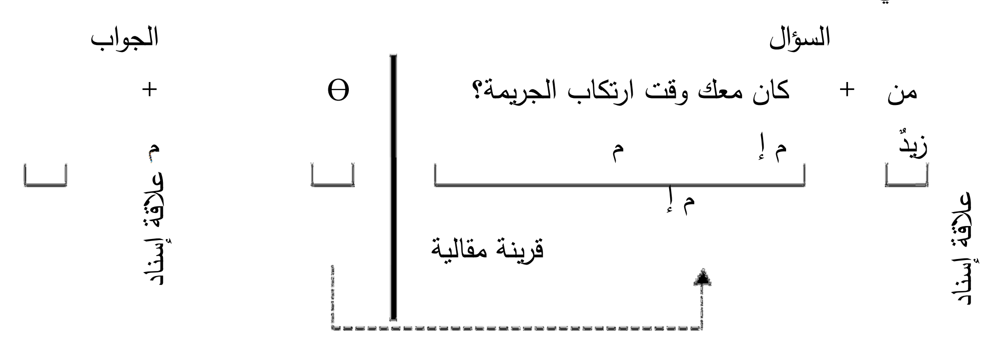
ومن اللافت للنظر أنّ جلّ الباحثين العرب المحدثين لم يكونوا بمنأى عن هذا التعدّد والتنوع؛ إذ أغنوا الجملة العربية بأخلاط من النظرات، لم يسلم بعضها من الأغلاط؛

فقد اختلفوا إلى عدد من التحديدات الغربية، وحاولوا أن يثروا بها التفكير النحوي العربي بالتبني المطلق تارة، وبالمزاوجة أخرى، فضلا عن امتداد الخلاف القديم حول مفهوم الجملة إلى مؤلفاتهم، فاستحال مفهوم الجملة عندهم مفهوما رجراجا حمَّالَ أوجه، يلبسه كلٌّ ما يريد.

فقد عقد ابراهيم أنيس فصلا للجملة في كتابه «من أسرار اللغة»، راح يتتبّعها فيه من منطلق أنّ العادات اللغوية في أية بيئة هي المسئولة عن تحديد الجمل، لا ما يتواصفه المنطقيون من رباط عقلي بين موضوع ومحمول، وعليه يتوجَّب التحرُّر من ربقة المنطق العقلي العام؛ لأنَّ الأمر مرجعه إلى عادات المتكلمين لا غير،[19] لينتهي إلى تعريف الجملة بقوله: «إنَّ الجملة في أقصر صورها هي: أقلُّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركَّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيد، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة»،[20] ومؤدَّى هذا التعريف هو اشتراط اجتناء الفائدة، دونما التعلق بمفهوم التركُّب، بما فيه العقدة الإسنادية. فلقد غُيِّب هذا المفهوم، لمَّا وقع في وهم الباحث أنّ الكلمة الواحدة قد يتَّفق أن تُفيد معنى يكتفي به السامع ويطمئن إليه. والتحقيق أنّ إبراهيم أنيس كان ظاهريا في مقاله، أسيرا للألفاظ، لا متتبعا للمعاني؛ إذ لا يُعقل على أيِّ وجه يصح اجتناء الفائدة دون التأليف بين معنيين على الأقلِّ؟! فبحسبك أنّ الكلام في أقصر صوره لا ينهض إلاّ بكلمتين تتساندان، فإن بدا أنّه مستغْنٍ عن إحداهما بدليل مقالي أو حالي، فالاستغناء لا يتجاوز حدود وَسْمِ البنية وتعجيمها؛ بدليل ما للمعنى من حضور إلزامي لا محيص عنه في جميع أشكال التخاطب، حتى ولو سُلب منه اللفظ، وجرِّد. فالعبارة محال أن تأتلف من كلمة واحدة، وإن جاز قيامُها على لفظة واحدة. وجملة الفرق أنّ الكلمة بنيةٌ مجرَّدة يمكن أن تعجَّم، وهو الأصل، ويمكن ألاَّ تُعجَّم، إذا قام الدليل عليها، ولم يُخشَ اغتماض الغرض. فذلك الذي دعا النحويين إلى استجازة القول بالضمير المستتر. فكأنّما يستدلون على المعنى باللفظ، وعلى اللفظ بالمعنى، ومنتهى الأمر كله إلى المعنى، فاللفظ ظلّه. فليس بمُستَجاز أن تنسينا الألفاظ أنّها لا تعدو أن تكون أوعية للمعاني. فالذي عليه الاعتماد في بيان حقيقة الكلام هو المعنى الذي ينتظم فيه، سواء أكان اللفظ واحدا أم أكثر؛ إذ العبرة بالمعنى لا باللفظ. فيستحيل، بناء على ذلك، أن يُصاغ الكلام من معنى واحد ليس له بغيره تعلُّق؛ بدليل أنَّ المثال الذي ساقه إبراهيم أنيس تتميما وتبيينا للحدّ، ينقلب عليه، ولا تجده له ظهيرا. وآية ذلك أن تسأله ما مقصود المتهم بجوابه، فلن يجد الباحث مَعْدلا عن ذكر المعنى الثاني

الذي يسند معنى «زيد»، فيقول لك: معناه: كان معي زيد. فلولا قيام هذه النسبة بين المعنيين في العبارة، لما اهتدى المجيب إلى ذكر المسند، مكتفيا بترديد اللفظ «زيد»؛ لأنَّ الكلام يَغنى به، بل ما كان للسائل أن يسأل عن شيء ليس إلى بيانه من سبيل. فكلّ ما هنالك أنّ المتهم أقام جوابه على أساس من تعجيم بنية المسند إليه دون المسند، لما كان هذا الأخير معلوما بالضرورة، يتقاسمه كلّ من المتخاطبيْن. ألا ترى أنَّ منطوق العرب ذاتَه دليلُنا إلى أنَّ العرب قد لا يلفظون جملا بأسرها، ويحذفونها إذا فُهمت المعاني، واستقامت دلالاتها في الأذهان، بل إنّ كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه غنيٌّ بأمثلة من تلك الحذوف «حتى إنّه في الإضمار بمنزلة الإظهار»[21] على حدِّ عبارة الزركشي (ت745هـ)؛ كأن يحذف القول بدليل المقول، نحو قوله (U): (فَأَمَّا الَّذينَ اَسْوَدَّتْ وُجوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إيمانِكُمِ)،[22] فعلى «فيقال لهم: أكفرتم [...]»، فحذف القول، وهو جملة، استغناء عنه بالمقول.[23] أو كأن يحذف المقول بدليل القول، نحو: (قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جاءَكُمْ. أَسِحْرٌ هَذا)،[24] أي: هو سحرٌ؛ بدليل ما يليه من استفهام.[25] فالذي يحكم هذه المسائل من الحذوف إنما هو عقد التفاهم بين المرسِل والمرسَل إليه.

فمن الوضوح بمكان أنّ منهج النحويين أدقّ مما دعا إليه إبراهيم أنيس، فكأني به، ههنا، ظاهريا، لا يجتاز ظاهر الألفاظ إلى صلب المعاني، بل يحصر فكره في حدود صور الألفاظ والجمل. فالأسلم قيلا أن نتمثَّل الكلام الذي قاله المتهم ردًّا على السؤال، على النحو الآتي:



وقد سار في ركاب إبراهيم أنيس عدد من الباحثين، فلم يلتفتوا إلى التركيب الإسنادي، بل لم يجدوا ضيرا في إقامة الجملة على ركن واحد، فحسبها أن تفيد معنى يحسن السكوت عليه، وتجب به الفائدة للمخاطَب، وعليه محمد حماسة عبد اللطيف في قوله: «كلّ كلام تمَّ به

معنى يحسن السكوت عليه، هو جملة، ولو كان من كلمة واحدة».[26] واختاره أحد الباحثين، مُسرفًا في الاعتداد به، داعيا إلى أخذ الأمثلة التي ساقها ابن جني لتراكيب مختلفة بما يدلّ عليه ظاهرها، دون اعتساف في التأويل، أو شطط في التقدير، نحو: صه، ومه، وأف، وما أشبه، بما محصِّلته أنّ «الجملة تكون من ركنين أساسيين، أو من ركن واحد، شريطة أن تفيد معنى، يحسن السكوت عليه».[27] ولا يخفى أنَّ معالجة الجملة على هذا النحو اللفظي السطحي بعيد كلَّ البعد عن استخلاص الأسس المنهجية التي قامت عليها المفاهيم النحوية التراثية، فضلا عن حَوْكِ خيوط نظرية متكاملة الأبعاد لمفهوم الإفادة الذي بَنى عليه هؤلاء مفهومَهم للجملة.

و يكاد مهدي المخزومي لا يتميَّز عن إبراهيم أنيس في تحديده للجملة، فيعتدُّها، حينا، «الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أيَّة لغة من اللغات»،[28] ويراها، حينا آخر، مُرَكَّبًا «يُبيِّن المتكلِّم به أنَّ صورة ذهنية كانت قد تألَّفت أجزاؤها في ذهنه».[29] وتجده، أحيانا، مشدودا إلى كون الجملة وسيطا يتوسَّل به إلى نقل ما يجول في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع،[30] ليخلص في آخر المطاف إلى تعريف يكاد يكون استنساخا لما ارتضاه إبراهيم أنيس من قبل، وهو أنَّ «الجملة في أقصر صورها هي أقلُّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه».[31] فلولا نصُّه على العقدة الإسنادية بقوله: «والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: المسند إليه [...] والمسند [...] والإسناد»،[32] لكان معدودا في زمرتة، لا يفرقه عنه شيء.

وإنَّ من يقلِّب نظره فيما أتى به مهدي المخزومي، لا يكاد يجده قد أقام تعريفه على أساس بيِّن؛ فقد جمع أنظارا أشتاتا لا تصدر عن مرجعية فكرية واحدة؛ فبعضها لا يتجاوز حدود الصورة اللفظية الصغرى للكلام، وبعض قوامه الإفادة والاستقلال، وبعض ركيزته العملية التواصلية، وبعضه الآخر لا يكاد يفارق مفهوم التركيب، ولاسيَّما ما كان منه لصيقا بالعقدة الإسنادية. فلا تكاد تلتقي هذه الجوانب إلاّ بجامع من الصدور عن منزع غير لغوي.[33]

ويقارب محمد الشاوش الجملة، ويقترح لها تعريفا مستعينا بما عليه المدرسة التوزيعية الأمريكية، قوامُه النظر إلى الجملة؛ إمَّا باعتبارها شكلا مجردا، وإمَّا باعتبارها كلاما منجزا. فهي «ملفوظ أو (تركيب) جاء مستقلا عمّا قبله وعمّا بعده استقلالا صناعيا

تركيبيا. فالجملة ملفوظ باعتبارها كلاما منجزا وهي تركيب باعتبار الجانب الشكلي الذي يخضع إليه بناؤها. وأما عبارة ما قبله وما بعده فإشارة إلى خطية الملفوظ. وأمّا شرط الاستقلال الصناعي فهو يقتضي علاوة على عدم انضواء العبارة في تركيب أوسع منها استيفاءها لجميع عناصرها كونها ليست في حاجة إلى ما يتممها».[34]

والباحثون المحدثون، من بعد ذلك، مختلفون في تحديد المقاييس المرجوع إليها في تحقيق مفهوم الجملة؛ فمنهم من جمع بين أساسي: الفائدة والإسناد،[35] ومنهم من جعل الإسناد والاستقلال قواما لها، فترى الشاذلي الهيشري يتخيّر لها شرط الإسناد، مشتقًّا إيّاه من رحم النظرية النحوية العربية، ويضيف إليه شرط الاستقلال التركيبي، يستخلصه من تعريف بلومفيلد للجملة. فلمّا تبيّن له أنّ نظام اللغة العربية يستجيز جملا غير إسنادية، عَدَلَ في تعريف الجملة إلى ما خلص إليه جماعة من الباحثين التونسيين، فكانت لديه «هي الوحدة التي يهتمّ بها النحوي ولا يمكن أن يتجاوزها؛ إذ لا تتوفّر في مستوى النصّ أو الخطاب وحدة نحوية أخرى أكبر منها. وتتميّز الجملة بأنّها مستقلة صناعيا عمّا قبلها وعمّا بعدها، وتقوم في غالب أحوالها على الإسناد».[36] ويرغّبك عن هذا التعريف أمران: عدم طرد الإسناد في جميع أنماط الجملة، وطول الحدّ؛ ومن شرائط الحدود الاختصار والإيجاز.

ومن الذين ساءهم بناء الجملة العربية على أساس من القول بالإسناد علي أبو المكارم. فقد وقر في ذهن هذا الباحث أنّ ابن جني لا يلتفت إلى هذه الفكرة، فزُيِّن له الأمر، ولم يعلم أنّ الذين يذكرون الفائدة ليسوا بحاجة إلى ذكر الإسناد؛ لأنّه من تحصيل الحاصل.[37] وقد همّ بتطبيق هذه الفكرة والدفاع عنها، فوجدتَه متحاملا على النحويين، يغلظ في الإنكار عليهم، إلى درجة أنّه رماهم بالوهم، فقال: «وهكذا اتَّسم موقف هؤلاء النحاة بالتعسف في تحليل النماذج وتصنيف ظواهرها، استنادا إلى التأويل منهجا في الرؤية وأسلوبا في التحليل. فلم يعد الإسناد عند القائلين به علاقة بالفعل بين طرفين محددين، بل أصبح رابطة متصوَّرة، بل لعلّها في بعض الأحيان متوهَّمة بين طرفين مفترضين».[38] وقد دفعه إلى استصدار هذا الحكم أمران:[39]

1. خلوُّ بعض التراكيب من الإسناد كأسلوب النداء.
2. انتهاض علاقة الإسناد بين أنماط تركيبية سوى الجملة، اعتسف النحاة في استبعادها، نحو: المركب الإضافي، والمركبات التبعية، والمركب الحالي، وما أشبه.

فبدا له من بعد ما رأى الآيات ليقيمنَّ مفهوم الجملة على أساس من الفائدة والاستقلال، فلم يجد حرجا في تحديدها بأنَّها: «نظامٌ من العناصر اللغوية المؤلفة لتؤدي معنى مفيدا في الموقف أو السياق»،[40] مخرجا منها ما لا يستقلُّ من التراكيب بالفائدة إلى دائرة «التركيب الإسنادي»، وتمييزه عن «المركب الإسنادي»، من حيث إنّ هذا الأخير تتجلى وظيفته في قيامه مقام الاسم.[41]

تقف حيَّال هذا التصوُّر جملة من الملاحظ النقدية، تؤنس بتركه، وهي:

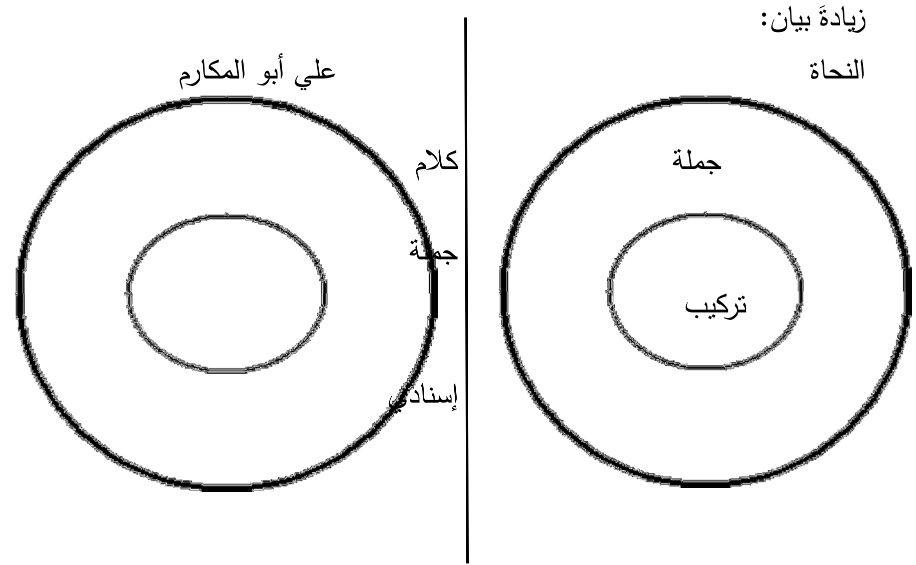
1. ليس صوابا إفراغ جملة النداء من الشحنة الإسنادية، اتكالا على ما يلفظ دونما يلحظ. فقيام أوجه النسبة بين عناصر النداء من الظهور والانكشاف، ما لا حاجة إلى التدليل عليه. فما أقرّه النحويون أهدى سبيلا وأقوم قيلا من إهدار قرينة الإسناد بين أجزاء هذا التركيب. والحجَّةُ أنّ النداء عمل كلامي، ينشئه المتكلم الباثُّ قصد إقامة عقد تواصلي مع المتلقي والحفاظ عليه، ضمانا لنقل فحوى الرِّسالة المروم نقلُها. فقد قامت النسبة، إذن، بين مُنادٍ ومُنادًى بوسيط لفظي هو بمثابة عمل يعمله عامل، وهو الياء مثلا. فهذه الأداة لمّا كانت واسطة، فهي تقيم صلة بالمتكلم (العامل)، وأخرى بالمخاطب (المعمول). ولمّا كانت صلتها بالمتكلم أقوى من صلتها بالمخاطَب، من حيث إنّ وجود المتكلم إجباري، فهو الرَّقم الأوَّل في جميع الألوان الخطابية، لا يمكن بحال إغفالُه، على خلاف السامع الذي يتنزَّل في المقام الثاني؛ تَوَجَّب تسمية العلاقة الأولى إسنادا، أي علاقة النِّداءِ بالمنادي، وجعل الثانية من متعلقاتها، أي علاقة النداء بالمنادَى. ويمكن تمثيل ما سبق على النحو الآتي:[42]

البنية المجردة	المتكلم – العامل – المنادي – المسند إليه	العمل – النداء – المسند	المخاطَب– المعمول– المنادى– المفعول به
البنية المعجمية	Ø	يا	زيدُ

2. لا حاجة بنا إلى إنشاء مصطلح جديد يدعى التركيب الإسنادي، وادعاء انفصاله عن الجملة؛ بدعوى أنّ الأوَّلَ ما تضمَّن طرفي الإسناد دونما استقلال بالفائدة، وأنّ الثاني ما كان مفيدا؛ لأنّ مصطلحي الجملة والكلام تكفَّلا، قبلُ، بحمل هذه الفروق. فلو أنّ لفظ الجملة

مشبع، لغةً، بالدلالة على الحدث الكلامي؛ لكان سائغا، إلى حدّ ما، البحث عن بديل مصطلحي يشي بالعلاقة الإسنادية، وليكن التركيب الإسنادي أو المركب الإسنادي أو الوحدة الإسنادية أو ما أشبه ذلك، وجعله قسيما للجملة. أمّا وقد وضعوا الكلام بادي الأمر لِما كان حدثا تخاطبيا حيًّا، ثمّ لمّا أرادوا أن يعبِّروا عن بنيته الدنيا المجردة التي تتقاسم جميع أنماطه، ألفوها لا تزيد عن عنصرين يُبنى أحدُهما على الآخر، فتخيَّروا لها مصطلحَ الجملة، وهو أبلغُ في الدلالة على قصدهم؛ فإنّ الاستبدال لن يكون إلاّ من قبيل استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير.

فجوهرُ ما دعا إليه هذا الباحث لا يعدو أن يكون ترديدا لمقولات النحاة الفارقين بين مصطلحي الجملة والكلام. فمن عجبٍ ألاَّ يَسْتَظْهِرَ حُجَّةَ هذا الفَرِيقِ، ويراها داحضة، ثمّ ينتهي، بَعْدَ لَأْيٍ، إلى ما انتهوا إليه! فلا تكاد تَستبينُ وجهَ التَّخالُفِ بينه وبينهم، إذا جاوزتَ ظاهرَ التَّسميةِ، ووضعتَ في الحسبان أنّ العبرةَ بالمُسَمَّى لا بالاسم؛ لأنَّ الاسم مُجَرَّدُ اصطلاح، يَتواضع عليه أهلُ الصِّناعة. وإنّ لك في الشكلين المواليين زيادةَ بيان:



فأمَّا الذين قالوا لا نسلّم أنّ الجملة تركيب إسناديٌّ بالضرورة، أرونا متى كان التركيب التامّ المفيد غير إسنادي؟! فإن قيل: النداء، فدعوى بلا دليل، وقد أغنى القول عن إعادته.

3. لا وجه للتفريق بين التركيب الإسنادي والمركب الإسنادي على مستوى بناء المصطلح؛ بدليل أنّ ما نحصِّله من فروق بين لفظي «المركب»، و«التركيب» لا يأذن باستخلاص التركيب الإسنادي وكذا المركب الإسنادي للدلالة على ما هما عليه لدى هذا الباحث؛ إذ إنّ الفرق بينهما لا يتجاوز حدود دلالة التركيب على حدث التركيب، ودلالة الثاني على المجموع الناتج عن هذه العملية التركيبية تارة، وعلى الجزء المتركب إلى غيره تارة أخرى. فوجود المركَّب دليلٌ على وجود التركيب، والعكس صحيح. وقد أحسَّ النحويون بهذا، فلم يَرَوا وجها للتفريق بينهما، فرادفوا بين المعنيين، وعبّروا عن الجملة بالتركيب الإسنادي والمركب الإسنادي على سبيل التسوية، وما أخطأوا.

والأغرب من هذا أن يحاكم بعض الباحثين مفهوم الجملة عند النحويين العرب على ضوء ما تقرَّر في الأنحاء الغربية من وجوب الفصل بين التراكيب المطْلَقَة (PHRASE / SENTENCE)، والتراكيب المُدْمَجة(CLAUSE / PROPOSITION)! فمن عجب أن تقرأ لأحدهم[43] أنَّه أمسك مفتاح حلِّ إشكالات الجملة نظريا وتطبيقيا بمجرَّد استحداث مصطلح «الوحدة الإسنادية»، وجعله قسيما لمصطلح الجملة، لا قسما منه![44] ولعلّ من أسباب ذلك أنّ الذين ترجموا مصطلح (SENTENCE / PHRASE) تخيَّروا له مصطلح «جملة» اتكالا على اتجاه نحوي يرى الجملة لفظا مفيدا، فتوهَّم الدارسون أنّ الجملة وحدة كلامية بالضرورة، لا تنخرط في وحدة أكبر، وصار لها وضع ما كان يُعرف في التقاليد النحوية العربية بالكلام. فلو علموا أنّ المقابل الطبيعي والأكثر رسوخا في النظرية النحوية العربية لمصطلح (SENTENCE / PHRASE) هو الكلام (القول المفيد) كما تصوَّره جمهور النحويين، لكفاهم ذلك شرّ الاضطراب، ولما تجرؤوا على مؤاخذة النحويين وتخطيئهم في ما صنعوه. فالخطأ، فيما أحسب، في تفهم المنوال النحوي التراثي حقَّ الفهم، وفي إسقاط مفهومات حديثة واستنزالها على مصطلحاته، حتى وإن لم تخطر على بال منشئيها، ولا ألمت بقلوبهم. وكثيرا ما كانت الترجمة غير الدقيقة سببا مباشرا في البلبلة، وما يترتَّب عليها من مضاربات. وقد أصاب محمد الشاوش في تشخيص جوانب من هذه الأزمة المصطلحية إذ رجَّح أن يكون عدم فهم المحدثين لما قصد النحاة إليه بمصطلح الكلام «هو السبب الذي منع تواصل دلالة المصطلح كلام على الجملة التامة».[45]

تحقيق القول أنّ الجملة مفهوم نحويٌّ مركزي، يعدُّ البنية الوظيفية الأولى التي ينهض على أساسها الفعل الكلامي. ولعلَّ الأَوْلى أن نُحافظ على دلالته الأُولى، فلا نُخرجها

عن حدود العلاقة الإسنادية. فحيثما بدت هذه الرابطة، فثمة الجملة، سواء أكان التركيب مستقلا أم لا؛ فالعبرة بالإسناد لا بسواه. ولا يضيرنا، بعدئذ، أن نقسِّم الجملة إلى قسمين: جملةٍ مستقلة، وجملةٍ مقيَّدة، وهي مسألة تصنيفية لا صلة لها بتحقيق مفهوم الجملة وتدقيقة.

وإذا جئنا إلى مسألة الجملة والكلام، لم نر داعيا إلى ترك ما استخلصه النحاة القدامى من جملة الفروق. فالأمثل طريقة أن نزاوج بين مقولات الفارقين جميعا على النحو الآتي:

- أن نعتدَّ الكلام جنسا للجمل واحدها ومثناها ومجموعها، كما نصَّ ابن جني وابن يعيش من قبل، أي الكلام عبارة عن مجموعة من الجمل (بالمفهوم الرياضي للمجموعة). قد تكون المجموعة مؤلفة من جملة واحدة أو أزيد. والعبرة في الجملة الواحدة هي الإفادة والاستقلال.
- أن نعتدَّ الجملة تركيبا إسناديا، سواء أكان مقصودا لذاته، أم لا، كما نصَّ أكثر النحويين.
- بما أنَّ الكلام قد يتشكلُّ في صورة جملة واحدة، أو جمل لا متناهية، فإنَّهما يتطابقان إذا كان الإسناد فيهما مقصودا لذاته؛ فيُسمَّى كلاهما جملةً وكلاما. لكنَّهما يفترقان فيما دون ذلك: فإن كان الإسناد غير مقصود، فهو جملة وليس كلاما. وإذا تتالت الجمل في مقام ما بجامع التعبير عن فكرة ما، فإنّ مجموعها لا يسمَّى إلاَّ كلاما. ولسنا هنا بحاجة إلى حصر إطلاق مصطلح الكلام في حدود ما كان جملة تامة مستقلة فقط، كما صنع النحاة، فنكون مضطرين إلى تسمية الجملتين المستقلتين كلامين[46]؛ خصوصا أنّ مصطلح الكلام تخذله مقولة العدد، فلا تكاد تعرف له جمعا،[47] فضلا أنَّ من إطلاقاته الدلالةَ على جنس ما يُتكلَّم به، فتقول: كلام الله، وتعني به ما بين دفتي المصحف الشريف، بعضه أو كلَّه.
- قد يكون من الأنسب أن نقسِّم الكلام إلى قسمين: كلامٍ بسيط وآخرَمركَّبٍ؛ قوامُ الأوَّل قولٌ واحد مفيد بالقصد، قد يكون جملةً بسيطةً أو مركَّبةً، فالعبرةُ بالقوة الإنجازية المصاحبة للملفوظ، لا بعدد الجمل. وعمادُ الثاني ائتلاف بين قوتين إنجازيتين مستقلتين على الأقلّ. وغنيٌّ عن البيان أنَّ الضرب الثاني لا يكون جملة إطلاقا، فهو أعلى، ولا تحكمه علاقات نحوية، لاحتكامه إلى العلاقات النصية الدليلة على التركيب اللغويِّ دون النحويِّ. فالأوَّلُ أشملُ وأعمُّ.

الهوامش:

1 ينظر: دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، (د.ت)، ص150، 151.

2 جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزاوي، مطابع مؤسسة الوحدة، 1402هـ-1982م، ص44، 45.

3 فيكتور خراكوفسكي، دراسات في علم النحو العام والنحو العربي، ترجمة جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، 1402هـ-1982م، ص1.

4 ينظر: المهيري، من الكلمة إلى الجملة (بحث في منهج النحاة)، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1998م، ص26.

5 ينظر: جورج مونان، مفاتيح الألسنية، عرَّبه وذيَّله الطيب البكوش، سلسلة فكرنا المعاصر، منشورات سعيدان، الجمهورية التونسية، 1982م، ص101.

6 ينظر:محمود أحمد نحلة، نظام الجملة في شعر المعلقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م، ص12.

7 ينظر: محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، سلسلة اللسانيات، 14، كلية الآداب- جامعة منوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421هـ-2001م، ص226، 227.

8 ينظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمه وعلَّق عليه حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص41، 42.

9 ينظر: محاضرات في الألسنية العامة، ص46.

10 ينظر: مفاتيح الألسنية، ص101.

11 E.SAPIR, LE LANGAGE,TRADUIT PAR S.M.GUILLEMIN, PETITE BIBLIOTHEQUE, PAYOT, PARIS, 1967. P34.

12 كارل-ديتر بونتتج، المدخل إلى علم اللغة، ترجمه وعلق عليه سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1424هـ-2003م، ص147، وينظر: ص163، 176.

13 L.BLOOMFIELD, LE LANGAGE, TRADUCTION DE JANICK GAZIO, PAYOT, PARISk 1970, P161, 162.

14 ينظر: محي الدين حمدي، «التفكير اللساني التحويلي التوليدي»، مجلة الحياة الثقافية، وزارة الشؤون الثقافية، تونس، ع31، 1984م، ص135.

15 ينظر: محمد الشاوش، «ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية»، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس23–28 نوفمبر 1981، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية، سلسلة اللسانيات، ع5، المطبعة العصرية، تونس، 1983م، ص246.

16 أندري مارتني، مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة سعدي زبير، سلسلة العلم والمعرفة، دار الآفاق، الأبيار–الجزائر، (د.ت)، ص118.

17 ينظر تفصيل ذلك في: أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، سلسلة بحوث ودراسات، 5، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، 1993م، ص11–18.

18 ينظر:
ANNA SIEWIERSKA, FUNCTIONAL GRAMMAR, ROUTLEDGE, LONDON & NEW YORK, P10, 11.

19 ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص275، 276.

20 نفسه، ص276، 277.

21 الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت–لبنان، 1391هـ، 196/3.

22 آل عمران، 106.

23 ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ط1، 1425هـ–2005م، ص62؛ والبرهان في علوم القرآن، 197/3؛ والطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، دار الفكر، بيروت، 1405هـ، 39/4؛ والألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، (د.ت)، 25/4.

24 يونس/77.

25 ينظر: مغني اللبيب، ص592؛ والجامع لأحكام القرآن، 366/8؛ وجامع البيان عن تأويل القرآن، 146/11.

26 محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م، ص57، 61.

27 محمد عبد العال محمد إبراهيم، «الجملة الموجزة بين القدماء والمحدثين»، ضمن كتاب: العربية بين نحو الجملة ونحو النص، كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية بتاريخ 22–23 فبراير 2005م، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، 173/1.

28 مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت–لبنان، ط2، 1406هـ–1986م، ص31.

29 نفسه.

30 ينظر: نفسه.

31 نفسه، ص33.

32 نفسه، ص31.

33 ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص75.

34 «ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية»، ص246.

35 ينظر: عبد الجبار توامة، «المنهج الوظيفي الجديد لتجديد النحو العربي»، ضمن أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في 23–24 أفريل2001م، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م، ص286.

36 الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة، سلسلة اللسانيات، مج17، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، 2003م، ص32.

37 قال جمال الدين الفاكهي في بيان ذلك: «الفائدة حيثما وقعت قيدا للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التركيبية لا الناقصة، إذ هي غير معتدٍّ بها في نظرهم، فذكر المركب مع المفيد في الحدّ في عبارة بعضهم من قبيل التصريح بما علم التزاما». شرح الحدود النحوية، حققه وقدمه محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1417هـ–1996م، ص61، 62.

38 علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م، ص45، 46.

39 ينظر: نفسه، ص39، 43.

40 نفسه، 105.

41 ينظر: نفسه، ص152.

42 فهذا التصوُّر من مقتضيات التفسير العلمي الدقيق، الذي ليس من غاياته النظر في مدى قربه من عقول الناشئة، ويسر تناولهم إياه. وقد يكون من منظور تعليمي بحت، ولاسيما إذا كنا مع تلامذة مبتدئين في علم النحو، غير متمرسين بأحكامه، عدمُ الالتفات إليه، والاقتصار في تحليله على ذكر

أداة النداء والمنادى. وأمّا المنادي، فـ«تركه أولى في التعليم». محمد خان، «كيف يصنف المنادى؟ وما وظيفته؟»، مجلة مخبر: أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجمهورية الجزائرية، ع1، 2004م، ص95.

43 فمن خطل الرأي أن يعتقد أحمد خالد أنَّ إشكال الجملة بات في حدود المصطلح، ففي ذلك تهوين من حقيقة الإشكال وتبسيط للمسألة.

44 ينظر: أحمد خالد، تحديث النحو العربي: موضة أم ضرورة (الوحدة الإسنادية والجملة في النظرية والتطبيق كمثال لقراءة لسانية جديدة)، NOIR SUR BLANC EDITION، (د.ت)، ص25.

45 أصول تحليل الخطاب، 243/1.

46 ينظر على سبيل المثال: الزجاجي، كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م، ص156؛ والزمخشري، المفصل في علم اللغة، بذيله كتاب محمد بدر الدين أبي فراس النعاني الحلبي «المفصل في شرح أبيات المفصل»، قدَّم له وراجعه وعلَّق عليه محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1410هـ-1990م، ص327، 357؛ وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، صحح أصله محمد عبده وعلَّق عليه محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 1415هـ-1994م، ص229، 230.

47 ينظر في مسألة الخذلان: أصول تحليل الخطاب، 243/1-245.